

عنوان البحث

أثر استراتيجيات الابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

يزيد بن خليل العون

إشراف/

د/ أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

٢٠٢٤

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات متعددة تعيق قدرتها على المنافسة والاستدامة في السوق المحلي والدولي. تتضمن هذه التحديات نقص التمويل، ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكفاءات البشرية الماهرة.

في هذا السياق، يعتبر الابتكار الاستراتيجي عاملاً حاسماً لتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. الابتكار لا يقتصر فقط على تطوير منتجات جديدة، بل يشمل أيضاً تحسين العمليات، وتبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تبني هذه الابتكارات بسبب عدة عوامل منها نقص الدعم المالي والتقني، والعوائق التنظيمية والتشريعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية للابتكار الاستراتيجي، وتقييم تأثيره على قدرتها التنافسية. سيتم من خلال هذه الدراسة تحديد العوامل المعوقة والداعمة لتطبيق الابتكار، ودراسة دور البيئة التنظيمية والتكنولوجية في تعزيز الابتكار. من خلال ذلك، نسعى إلى تقديم توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المحيطة بهذه المؤسسات، وتعزيز قدرتها على الابتكار والنمو.

ستتبع الدراسة منهجية بحثية تعتمد على جمع البيانات من خلال الاستبيانات والمقابلات، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق ذات الصلة. سيتم تحليل البيانات باستخدام أساليب تحليلية كمية ونوعية لضمان تقديم نتائج دقيقة وشاملة. من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الابتكار الاستراتيجي، وتقديم إطار نظري يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية. كما ستوفر توصيات عملية يمكن للحكومة وأصحاب الأعمال الاستفادة منها لتعزيز بيئة الابتكار في المملكة.

مشكلة الدراسة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الاقتصاد السعودي بشكل خاص. هذه المؤسسات تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مجموعة من التحديات التي تعيق قدرتها على تحقيق التنافسية والاستدامة في السوق. على الرغم من أهمية الابتكار الاستراتيجي كعامل حاسم لتحسين المنتجات والخدمات وزيادة الكفاءة التشغيلية، إلا أن هذه المؤسسات غالباً ما تعاني من نقص في التمويل اللازم لدعم الابتكار، ما يحد من قدرتها على الاستثمار في البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المؤسسات من نقص في الكفاءات البشرية الماهرة التي يمكنها تنفيذ استراتيجيات الابتكار بشكل فعال، نظراً لصعوبة جذب والاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات العالية. كما أن البنية التحتية التكنولوجية الضعيفة تعيق تبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يحد من فرص تحسين العمليات وزيادة الإنتاجية. علاوة على ذلك، تفتقر العديد من المؤسسات إلى بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة للابتكار، حيث تواجه العديد من العقبات البيروقراطية والتشريعية التي تعوق قدرتها على تبني وتنفيذ الأفكار الجديدة بسرعة وكفاءة. هذه التحديات مجتمعة تجعل من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية التنافس بشكل فعال في السوق المحلي والدولي، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات دعم حكومية واستراتيجيات تمويل مبتكرة لتعزيز قدرتها على الابتكار والنمو.

يعد التمويل من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سعيها لتحقيق الابتكار والتنافسية. تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على الوصول إلى التمويل لتنفيذ مشروعات البحث والتطوير، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين العمليات القائمة. ومع ذلك، غالباً ما تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، التي تعتبر الاستثمار في هذه المؤسسات محفوفاً بالمخاطر. فالبنوك والمؤسسات المالية تتردد في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم اليقين المرتبط بقدرتها على السداد، بالإضافة إلى نقص الضمانات الكافية. هذا الوضع يؤدي إلى ضعف الاستثمار في البحث والتطوير، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على الابتكار. ومن ثم، فإن الحلول المالية المبتكرة والدعم الحكومي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تلبية احتياجات هذه المؤسسات.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضاً من نقص في الكفاءات البشرية الماهرة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ استراتيجيات الابتكار بشكل فعال. جذب والاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات العالية يعد تحدياً بسبب عدة عوامل، منها العروض المغرية من الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق برواتب الموظفين والمزايا الوظيفية. ونقص الكفاءات البشرية يؤثر بشكل مباشر على القدرة على الابتكار، حيث أن الموظفين الماهرين هم الذين يستطيعون تطوير وتنفيذ الأفكار الجديدة بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن التدريب والتطوير المهني المستمر يعدان عاملين أساسيين لتعزيز مهارات الموظفين وقدرتهم على الابتكار. بدون هذه الكفاءات والبرامج، تصبح المؤسسات غير قادرة على مواكبة التغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا.

تعد البنية التحتية التكنولوجية من العوامل الأساسية التي تدعم الابتكار. تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين عملياتها وزيادة الإنتاجية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات قيوداً كبيرة في هذا الصدد، نظراً لضعف البنية التحتية التكنولوجية وارتفاع تكاليف الحصول على التقنيات المتقدمة. وتبني التقنيات الحديثة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. على سبيل المثال، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحسين عمليات التصنيع والخدمات اللوجستية، بينما يمكن لإنترنت الأشياء تحسين إدارة الموارد ومراقبة الجودة. ومع ذلك، فإن عدم توفر هذه التقنيات أو القدرة على تحمل تكاليفها يحد من فرص الابتكار والنمو.

أهمية الدراسة:

على المستوى الوطني

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تساهم هذه المؤسسات بشكل كبير في تنوع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوفير فرص العمل لمئات الآلاف من السعوديين. تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ يعتمد بشكل كبير على نجاح هذه المؤسسات في تبني استراتيجيات الابتكار والتنافسية. هذه الدراسة تسلط الضوء على كيفية تبني استراتيجيات الابتكار وتأثيرها على تنافسية هذه المؤسسات، مما يساعد في فهم أفضل للممارسات الفعالة والفرص المتاحة لتحسين الأداء الاقتصادي.

بتقديم توصيات وسياسات داعمة للابتكار، يمكن تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة السعودية أن تستخدم نتائج هذه الدراسة لتطوير برامج دعم وتمويل موجهة نحو تعزيز الابتكار في هذه المؤسسات. من خلال توفير البيئة المناسبة وتقديم الدعم المالي والتقني، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تصبح أكثر تنافسية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

على المستوى العملي

تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدوات واستراتيجيات مبتكرة يعزز من قدرتها على تحسين منتجاتها وخدماتها وزيادة كفاءتها التشغيلية. يمكن أن تسهم الدراسة في تقديم حلول عملية للتغلب على العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات في تطبيق الابتكار الاستراتيجي، مثل نقص التمويل والمهارات. من خلال فهم العوامل المؤثرة على الابتكار، يمكن تطوير برامج تدريب وتمويل موجهة لتعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار.

على سبيل المثال، يمكن أن تُظهر نتائج الدراسة الحاجة إلى تطوير برامج تدريب متخصصة للموظفين في المجالات التقنية والإدارية لتعزيز مهاراتهم الابتكارية. يمكن للحكومة والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية التعاون لتقديم هذه البرامج، مما يساهم في بناء قدرات بشرية قادرة على تحقيق الابتكار داخل المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدراسة أن تبرز أهمية توفير الحوافز المالية للمؤسسات التي تستثمر في البحث والتطوير، مما يساعد على تخفيف العبء المالي وتعزيز القدرة على الابتكار.

على المستوى الأكاديمي

إثراء الأدبيات الأكاديمية بمعلومات جديدة حول الابتكار الاستراتيجي وتأثيره على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية محددة مثل السعودية. تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع وتقديم إطار نظري يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية. كما تعزز من فهم الدور الذي تلعبه العوامل التنظيمية والتكنولوجية في دعم الابتكار، مما يمكن الباحثين من تطوير نظريات جديدة في هذا المجال.

على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة لتطوير مناهج تعليمية وبرامج بحثية تركز على الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للجامعات والمؤسسات الأكاديمية استخدام هذه النتائج لتوجيه أبحاثهم المستقبلية نحو مجالات الابتكار الأكثر تأثيراً على التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تطوير نظريات جديدة حول كيفية تأثير البيئة التنظيمية والتكنولوجية على الابتكار، مما يساعد الباحثين في فهم أفضل للعمليات والممارسات التي تعزز من التنافسية.

على مستوى السياسات الحكومية

تقديم توصيات مبنية على نتائج الدراسة يمكن أن يساعد صناع القرار في تطوير سياسات وبرامج دعم فعالة لتعزيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال فهم الحواجز التي تعوق الابتكار، يمكن للحكومة تنفيذ سياسات تشريعية وتنظيمية تعزز من البيئة الداعمة للابتكار. هذا يمكن أن يشمل تحسين الوصول إلى التمويل، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز برامج التدريب والتطوير المهني.

على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تُنشئ صناديق دعم وتمويل مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى استراتيجيات الابتكار. يمكن أن تشمل هذه الصناديق تقديم قروض ميسرة أو منح مالية للمشروعات الابتكارية، مما يساعد على تقليل المخاطر المالية التي تواجهها هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تعمل على تحسين البيئة التنظيمية من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في الابتكار. هذه السياسات يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والنمو.

على مستوى المجتمع

تعزز الدراسة من الوعي بأهمية الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال نشر نتائج الدراسة والتوصيات، يمكن زيادة الوعي بين أصحاب الأعمال والمستثمرين حول أهمية الاستثمار في الابتكار لتعزيز القدرة التنافسية. كما يمكن أن تساهم الدراسة في تشجيع ثقافة الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفع نحو تبني ممارسات جديدة ومحسنة تساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء. ويمكن تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لعرض نتائج الدراسة وتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات في مجال الابتكار. يمكن أن تشمل هذه الفعاليات مشاركة خبراء وممارسين في مجال الابتكار، مما يساعد على نشر المعرفة وتبادل الخبرات بين المؤسسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدراسة أن تساهم في تطوير حملات توعية تستهدف أصحاب الأعمال والمستثمرين، لتسليط الضوء على فوائد الابتكار وأهميته في تعزيز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي.

تحسين بيئة الابتكار

يمكن أن تسهم الدراسة في تحسين بيئة الابتكار من خلال تحديد العوامل التي تعزز أو تعوق الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير استراتيجيات وبرامج دعم موجهة نحو تعزيز هذه العوامل، مما يساعد على خلق بيئة داعمة للابتكار. على سبيل المثال، يمكن أن تُظهر الدراسة الحاجة إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوفير التقنيات الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للحكومة والمؤسسات الخاصة التعاون لتقديم هذه التقنيات بأسعار معقولة، مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار.

تعزيز التعاون والشراكات

يمكن للدراسة أن تبرز أهمية التعاون والشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والمؤسسات الأكاديمية والحكومية. من خلال تعزيز هذه الشراكات، يمكن توفير الدعم المالي والتقني والمعرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من قدرتها على الابتكار. على سبيل المثال، يمكن تطوير برامج شراكة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعرفة والخبرات، مما يساعد على تحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية.

تطبيق نتائج الدراسة في المجالات المختلفة

يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة في مجالات مختلفة لتحسين الابتكار والتنافسية. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الصحية استخدام نتائج الدراسة لتطوير استراتيجيات ابتكارية لتحسين جودة الخدمات الصحية وزيادة الكفاءة التشغيلية. يمكن للمؤسسات التعليمية استخدام النتائج لتطوير برامج تعليمية وتدريبية تركز على الابتكار وتطوير المهارات اللازمة لتحقيقه. كما يمكن للمؤسسات الصناعية استخدام النتائج لتحسين عمليات التصنيع وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق.

تطوير برامج دعم موجهة

يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير برامج دعم موجهة نحو تعزيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن تشمل هذه البرامج تقديم الدعم المالي والتقني والتدريبي، مما يساعد على تقليل العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات في تبني الابتكار. على سبيل المثال، يمكن للحكومة والمؤسسات الخاصة تطوير برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الابتكار لدى الموظفين، وتقديم الدعم المالي للمشروعات الابتكارية، وتوفير الاستشارات الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قياس الأداء وتحسين العمليات

يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير أدوات لقياس الأداء وتحسين العمليات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن تشمل هذه الأدوات مؤشرات لقياس الابتكار والتنافسية، مما يساعد المؤسسات على تتبع تقدمها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. على سبيل المثال، يمكن تطوير مؤشرات لقياس عدد المنتجات الجديدة التي تم تطويرها، وزيادة الإيرادات الناتجة عن الابتكار، وتحسين الكفاءة التشغيلية. من خلال استخدام هذه المؤشرات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.

أهداف الدراسة:

تحليل مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسياسات الابتكار الاستراتيجي

تهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لتبني سياسات الابتكار الاستراتيجي. يتضمن ذلك تحليل مدى انتشار سياسات الابتكار ومدى جدية تبنيها كجزء من استراتيجيات النمو والتطوير. من خلال تحليل البيانات، سيتم تحديد مدى شمولية تطبيق الابتكار في هذه المؤسسات والعوامل المؤثرة على استعدادها لتبني هذه السياسات. يشمل التحليل أيضاً تقييم مستوى الدعم الإداري للابتكار ومدى توافق استراتيجيات الابتكار مع الأهداف العامة للمؤسسة. من المهم فهم مدى انتشار سياسات الابتكار لتحديد النقاط القوية والضعيفة في البيئة الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، قد تجد الدراسة أن بعض القطاعات أكثر تقدماً في تبني الابتكار مقارنة بقطاعات أخرى. يمكن أن تشمل العوامل المؤثرة على هذا التبني الدعم الحكومي، والتوجهات السوقية، ومستوى التنافسية في القطاع. سيساعد هذا التحليل في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو تحسين لدعم الابتكار بشكل أفضل.

تقييم تأثير الابتكار الاستراتيجي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تركز هذه الدراسة على تقييم كيفية تأثير الابتكار الاستراتيجي على التنافسية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سيتم تحليل العلاقة بين الابتكار ومؤشرات الأداء الرئيسية، مثل جودة المنتجات والخدمات، والكفاءة التشغيلية، وحصة السوق. يهدف التحليل إلى فهم مدى قدرة الابتكار على تحسين هذه المؤشرات وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات. تعتبر جودة المنتجات والخدمات من أهم العوامل التي تؤثر على رضا العملاء والقدرة التنافسية للمؤسسات. يمكن للابتكار أن يساهم في تحسين الجودة من خلال تطوير منتجات جديدة أو تحسين العمليات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الابتكار إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. من خلال تحسين هذه المؤشرات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعزز من حصتها في السوق وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

تحديد العوامل المعوقة والداعمة لتطبيق استراتيجيات الابتكار

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تعزز أو تعوق تطبيق استراتيجيات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سيتم دراسة العوامل المالية، والبشرية، والتنظيمية، والتكنولوجية، لفهم تأثيرها على قدرة المؤسسات على الابتكار. يشمل ذلك تحليل التحديات التي تواجهها المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم، وجذب الكفاءات البشرية الماهرة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، والتغلب على العوائق التنظيمية. العوامل المالية تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني الابتكار. يشمل ذلك الوصول إلى التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات البحث والتطوير، وتحسين العمليات، وتطوير منتجات جديدة. يمكن أن تكون البنوك والمؤسسات المالية مترددة في تقديم القروض لهذه المؤسسات بسبب المخاطر المرتبطة بها، مما يعوق الابتكار. من خلال فهم هذه العوائق، يمكن تطوير حلول مالية مبتكرة لدعم هذه المؤسسات. العوامل البشرية تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ استراتيجيات

الابتكار. يشمل ذلك توفر الكفاءات البشرية الماهرة التي تمتلك المهارات اللازمة لتطوير وتنفيذ الأفكار الجديدة. يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في جذب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين بسبب العروض المغرية من الشركات الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى برامج تدريبية متخصصة لتطوير المهارات اللازمة للابتكار. العوامل التنظيمية تشمل البيئة التنظيمية والتشريعية التي يمكن أن تعزز أو تعوق الابتكار. يمكن أن تواجه المؤسسات تحديات بيروقراطية، مثل الحصول على التراخيص اللازمة أو الامتثال للوائح التنظيمية المعقدة. من خلال فهم هذه العوامل، يمكن تطوير سياسات تشريعية تدعم الابتكار وتسهيل الإجراءات التنظيمية. العوامل التكنولوجية تشمل توفر البنية التحتية التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي يمكن أن تعزز الابتكار. يشمل ذلك الوصول إلى التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والتي يمكن أن تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية. من خلال تحسين البنية التحتية التكنولوجية، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعزز من قدرتها على الابتكار.

دراسة دور البيئة التنظيمية والتكنولوجية في دعم الابتكار الاستراتيجي

تسعى الدراسة إلى فهم كيف تؤثر البيئة التنظيمية والتكنولوجية على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار. سيتم تحليل التشريعات والسياسات الحكومية والبنية التحتية التكنولوجية لمعرفة مدى دعمها للابتكار. الهدف هو تقديم توصيات لتحسين هذه البيئة بما يعزز من قدرة المؤسسات على الابتكار. تشمل البيئة التنظيمية القوانين واللوائح التي تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن تكون البيئة التنظيمية مرنة وداعمة للابتكار أو معيقة ومعقدة. من خلال تحليل هذه البيئة، يمكن تحديد العوائق التي تعوق الابتكار وتقديم توصيات لتحسينها. على سبيل المثال، يمكن تطوير سياسات تشريعية تحفز المؤسسات على الاستثمار في البحث والتطوير من خلال تقديم حوافز ضريبية أو تبسيط الإجراءات البيروقراطية. تشمل البيئة التكنولوجية البنية التحتية والتقنيات التي تدعم الابتكار. يشمل ذلك توفر شبكة إنترنت عالية السرعة، والحوسبة السحابية، والتقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. يمكن لتحسين البيئة التكنولوجية أن يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار من خلال توفير الوصول إلى التقنيات الحديثة بأسعار معقولة. يمكن للحكومة والمؤسسات الخاصة التعاون لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقديم توصيات لتعزيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بناءً على نتائج الدراسة، سيتم تقديم توصيات عملية لتعزيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ستشمل هذه التوصيات سياسات وبرامج دعم مبتكرة، مثل تحسين الوصول إلى التمويل، وتطوير برامج تدريب وتطوير مهني، وتحسين البنية التحتية التكنولوجية. الهدف هو تمكين هذه المؤسسات من التغلب على التحديات وتعزيز قدرتها التنافسية. يمكن أن تشمل التوصيات تحسين الوصول إلى التمويل من خلال تقديم قروض ميسرة وضمانات قروض من قبل الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروعات البحث والتطوير. يمكن أيضًا إنشاء صناديق استثمارية متخصصة لتمويل الابتكار في هذه المؤسسات. من خلال تحسين الوصول إلى التمويل، يمكن للمؤسسات أن تستثمر في الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة. تشمل التوصيات أيضًا تطوير برامج تدريبية متخصصة بالتعاون

مع المؤسسات الأكاديمية لتعزيز مهارات الموظفين في مجال الابتكار. يمكن أن تشمل هذه البرامج تدريب الموظفين على التقنيات الحديثة، وتطوير مهارات القيادة، وتعزيز القدرة على التفكير الإبداعي. من خلال تحسين مهارات الموظفين، يمكن للمؤسسات أن تعزز من قدرتها على الابتكار وتحقيق التنافسية. يمكن أن تشمل التوصيات أيضًا تحسين البنية التحتية التكنولوجية من خلال الاستثمار في تطوير شبكة إنترنت عالية السرعة، وتوفير الحوسبة السحابية، وتشجيع الشراكات مع الشركات التكنولوجية لتوفير التقنيات المتقدمة بأسعار معقولة. من خلال تحسين البيئة التكنولوجية، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعزز من قدرتها على الابتكار وزيادة الإنتاجية.

إثراء الأدبيات الأكاديمية والمعرفية حول الابتكار الاستراتيجي

تهدف الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية بمعلومات جديدة حول الابتكار الاستراتيجي وتأثيره على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية محددة مثل السعودية. ستساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية وتقديم إطار نظري يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية. من خلال تقديم نتائج دقيقة ومستندة إلى البيانات، يمكن للدراسة أن تسهم في تطوير نظريات جديدة حول الابتكار الاستراتيجي. يمكن أن تشمل هذه النظريات فهم أفضل لكيفية تأثير العوامل التنظيمية والتكنولوجية على الابتكار، وكيف يمكن تحسين البيئة المحيطة بالمؤسسات لدعم الابتكار. يمكن أن تكون هذه النظريات أساساً لدراسات مستقبلية تسعى لفهم أعمق لممارسات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة أيضًا لتطوير مناهج تعليمية وبرامج بحثية تركز على الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للجامعات والمؤسسات الأكاديمية استخدام هذه النتائج لتوجيه أبحاثهم المستقبلية نحو مجالات الابتكار الأكثر تأثيراً على التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تطوير نظريات جديدة حول كيفية تأثير البيئة التنظيمية والتكنولوجية على الابتكار، مما يساعد الباحثين في فهم أفضل للعمليات والممارسات التي تعزز من التنافسية.

تعزيز وعي أصحاب الأعمال والمستثمرين بأهمية الابتكار

تهدف الدراسة إلى تعزيز وعي أصحاب الأعمال والمستثمرين بأهمية الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال نشر نتائج الدراسة والتوصيات، سيتم تعزيز فهم أهمية الاستثمار في الابتكار لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق نمو مستدام. يمكن تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لعرض نتائج الدراسة وتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات في مجال الابتكار. يمكن أن تشمل هذه الفعاليات مشاركة خبراء وممارسين في مجال الابتكار، مما يساعد على نشر المعرفة وتبادل الخبرات بين المؤسسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدراسة أن تسهم في تطوير حملات توعية تستهدف أصحاب الأعمال والمستثمرين، لتسليط الضوء على فوائد الابتكار وأهميته في تعزيز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي. ومن خلال تعزيز وعي أصحاب الأعمال والمستثمرين بأهمية الابتكار، يمكن دفعهم إلى الاستثمار في مشروعات الابتكار وتبني استراتيجيات جديدة لتحسين الأداء. يمكن أن يساهم هذا الوعي في تشجيع ثقافة الابتكار داخل المؤسسات، مما يدفع نحو تبني ممارسات جديدة ومحسنة تساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.

تساؤلات الدراسة:

ما مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لسياسات الابتكار الاستراتيجي؟

- يسعى هذا التساؤل إلى فهم مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني سياسات الابتكار الاستراتيجي. سيشمل ذلك تحليل السياسات والاستراتيجيات الموجودة وتقييم مدى انتشار تطبيقها في هذه المؤسسات.

كيف يؤثر الابتكار الاستراتيجي على التنافسية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- يهدف هذا التساؤل إلى تقييم العلاقة بين الابتكار الاستراتيجي وتحسين التنافسية. سيتم تحليل مؤشرات الأداء مثل جودة المنتجات والخدمات، والكفاءة التشغيلية، وحصة السوق لفهم تأثير الابتكار على التنافسية.

ما هي العوامل التي تعزز أو تعوق تطبيق استراتيجيات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- هذا التساؤل يهدف إلى تحديد العوامل التي تساعد أو تعيق تنفيذ الابتكار الاستراتيجي. يشمل ذلك دراسة العوامل المالية والبشرية والتنظيمية والتكنولوجية وتحليل تأثيرها على قدرة المؤسسات على الابتكار.

ما هو دور البيئة التنظيمية والتكنولوجية في دعم الابتكار الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- يسعى هذا التساؤل إلى فهم كيف تؤثر البيئة التنظيمية والتكنولوجية على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار. سيشمل ذلك تحليل التشريعات والسياسات الحكومية والبنية التحتية التكنولوجية ومدى دعمها للابتكار.

ما هي التوصيات العملية التي يمكن تقديمها لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في المملكة العربية السعودية؟

- يهدف هذا التساؤل إلى تقديم حلول عملية بناءً على نتائج الدراسة لتحسين البيئة الداعمة للابتكار. يشمل ذلك توصيات لتحسين الوصول إلى التمويل، وتطوير برامج تدريب وتطوير مهني، وتحسين البنية التحتية التكنولوجية.

كيف يمكن استخدام نتائج الدراسة لإثراء الأدبيات الأكاديمية حول الابتكار الاستراتيجي وتأثيره على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- يسعى هذا التساؤل إلى تحديد كيف يمكن لنتائج الدراسة أن تساهم في تطوير النظريات الأكاديمية حول الابتكار الاستراتيجي وتقديم إطار نظري يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية.

فروض الدراسة:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني الابتكار الاستراتيجي وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- الفرضية هنا تقترح أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات الابتكار تحقق تحسناً ملموساً في قدرتها على المنافسة في السوق.

تؤثر العوامل المالية بشكل كبير على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني استراتيجيات الابتكار.

- هذه الفرضية تفترض أن توفر التمويل والوصول إلى الموارد المالية يؤثر بشكل كبير على قدرة المؤسسات على تنفيذ استراتيجيات الابتكار.

العوامل البشرية مثل توفر المهارات والكفاءات تؤثر بشكل كبير على نجاح الابتكار الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الفرضية تشير إلى أن توفر الموظفين الماهرين والمتخصصين يعزز من قدرة المؤسسات على تنفيذ الأفكار الابتكارية بنجاح.

تؤثر البيئة التنظيمية بشكل كبير على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني استراتيجيات الابتكار.

- هذه الفرضية تفترض أن وجود تشريعات وسياسات حكومية داعمة يساهم في تسهيل عملية الابتكار داخل المؤسسات.

البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة تدعم بشكل كبير قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار.

- الفرضية هنا تشير إلى أن الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الرقمية يعزز من قدرة المؤسسات على تبني تقنيات جديدة وتحسين عملياتها.

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية الداعمة للابتكار وتحسين ممارسات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- هذه الفرضية تفترض أن الثقافة التنظيمية التي تشجع على التجربة وتقبل الفشل كجزء من عملية التعلم تساهم في تحسين ممارسات الابتكار.

تؤدي برامج التدريب والتطوير المهني إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني الابتكار الاستراتيجي.

- الفرضية هنا تشير إلى أن تقديم برامج تدريب مستمرة للموظفين يساعد في تعزيز مهاراتهم وزيادة قدرتهم على الابتكار.

تساهم سياسات الدعم الحكومي في تسهيل تبني الابتكار الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- هذه الفرضية تفترض أن السياسات الحكومية الداعمة مثل الحوافز الضريبية والقروض الميسرة تساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار.

الدراسات السابقة:

1. دراسة السمييري (2003)

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الإبداع في المنظمات العامة، وأشارت إلى أن غياب المناخ التنظيمي المشجع على الإبداع وفقدان روح العمل الجماعي من العوامل الرئيسية التي تعيق الإبداع. توصلت الدراسة إلى أن وضوح أهداف المنظمة وتوافر المعلومات يقللان من مقاومة التغيير ويسهمان في تعزيز الإبداع. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية الدعم الإداري والتشجيع على التفكير الإبداعي كعوامل حاسمة في تعزيز الإبداع داخل المنظمات. أظهرت النتائج أن المنظمات التي تتمتع بمناخ تنظيمي داعم للإبداع تكون أكثر قدرة على تحقيق الابتكار والتحسين المستمر، مما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي والتنافسية.

2. دراسة Obenchain, Johnson, Dion (2003)

ركزت هذه الدراسة على تأثير الثقافة التنظيمية على الابتكار في مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة. أشارت النتائج إلى أن الثقافة التنظيمية التي تجمع بين الولاء الاجتماعي والتركيز على النواحي الشخصية للأفراد تعزز الابتكار بشكل كبير. وجدت الدراسة أن المؤسسات التعليمية التي تشجع على الولاء والاهتمام بالجوانب الشخصية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب تكون أكثر قدرة على ابتكار طرق تدريس جديدة وتطوير مناهج تعليمية مبتكرة. كما أن البيئة التي تدعم التعاون والتفاعل بين الأفراد تعزز من قدرات الابتكار داخل المؤسسة.

3. دراسة Yun Lin & Ching Chen (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الابتكار الاستراتيجي في تحسين الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة في تايوان. أظهرت النتائج أن الابتكار الإداري هو الأكثر تأثيراً على أداء الشركة مقارنة بالابتكار التكنولوجي والتسويقي، وأن الابتكار الناجح لا يتطلب تغييراً جذرياً للمنتج. أشار الباحثون إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على تحسين العمليات الإدارية وتطوير نماذج عمل جديدة تكون أكثر قدرة على تحقيق أداء عالٍ. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية دعم القيادة وتشجيع التجريب كعوامل رئيسية في نجاح الابتكار الاستراتيجي.

4. دراسة السرحان (2007)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الابتكار التسويقي وتحقيق الميزة التنافسية، وأوصت بضرورة تبني المداخل التسويقية الحديثة والمبتكرة. أشارت الدراسة إلى أن البنوك التي تعتمد على استراتيجيات تسويقية مبتكرة

تكون أكثر قدرة على جذب العملاء وتحقيق رضاهم، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق. كما أكدت على أهمية استخدام التكنولوجيا والتواصل الفعال مع العملاء كعوامل مساعدة في تحقيق الابتكار التسويقي.

5.دراسة(Kenny & Reedy (2007

أجرت هذه الدراسة بحثاً حول تأثير الثقافة التنظيمية على الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ووجدت أن الثقافة التنظيمية تؤثر بشكل قوي على التمويل الداخلي لدعم الابتكار، وأن الاستراتيجيات الابتكارية غالباً ما تأتي من الإدارة العليا والعملاء. أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بثقافة تنظيمية داعمة للابتكار تكون أكثر قدرة على تخصيص الموارد المالية والبشرية لدعم مشروعات الابتكار. كما أن الإدارة العليا تلعب دوراً حاسماً في تشجيع الابتكار وتوجيه الجهود نحو تحقيقه. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن العملاء يمكن أن يكونوا مصدراً هاماً للأفكار الابتكارية من خلال تفاعلهم وتغذيتهم الراجعة.

6.دراسة(Halpern (2010

تناولت هذه الدراسة الابتكار في المطارات الأوروبية، ووجدت أن المطارات التي تدار بشكل مستقل تحقق ابتكاراً أفضل مقارنة بالمطارات التي تدار كجزء من نظام الدولة. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين الابتكار التسويقي وأداء المطارات. أكدت الدراسة على أهمية الاستقلالية الإدارية والمالية في تعزيز قدرة المطارات على الابتكار وتحقيق الأداء العالي. كما أن المطارات التي تعتمد على استراتيجيات تسويقية مبتكرة تكون أكثر قدرة على جذب شركات الطيران والمسافرين، مما يعزز من إيراداتها وأدائها المالي.

7.دراسة(Gunday et al. (2010

ركزت هذه الدراسة على أثر أنواع الابتكار المختلفة (الابتكار التنظيمي، ابتكار المنتج، الابتكار التسويقي) على أداء الشركات في تركيا. أظهرت النتائج أن الابتكار التسويقي له أثر إيجابي على الأداء الإنتاجي والتسويقي والمالي. أشار الباحثون إلى أن الشركات التي تعتمد على استراتيجيات تسويقية مبتكرة تكون أكثر قدرة على تحسين منتجاتها وخدماتها، وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق أرباح أعلى. كما أن الابتكار التنظيمي يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، مما يعزز من الأداء المالي للشركة.

8.دراسة(Othman (1996

استهدفت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين استراتيجية التنافس وممارسات إدارة الموارد البشرية في منظمات صناعة الطعام في إيرلندا. أشارت النتائج إلى عدم وجود تكامل استراتيجي بين إدارة الموارد البشرية واستراتيجية التنافس، مما أثر سلباً على الأداء المؤسسي. أكدت الدراسة على أهمية تكامل أنشطة إدارة الموارد البشرية مع الاستراتيجية العامة للمنظمة لتحقيق أداء عالٍ. أشار الباحثون إلى أن الموارد البشرية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تطوير المهارات والكفاءات وتحفيز الموظفين.

9.دراسة (Budhwar & Sparrow 1997)

أوضحت هذه الدراسة أن تكامل أنشطة إدارة الموارد البشرية مع الاستراتيجية العامة للمنظمة يعد أمراً منخفضاً جداً في الشركات التي شملتها الدراسة. وأشارت إلى أن المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية مثل تفويض الصلاحيات وتوفير برامج التدريب الفعالة تلعب دوراً كبيراً في تحسين الأداء المؤسسي. أظهرت الدراسة أن الشركات التي تهتم بتطوير مهارات موظفيها وتفويض الصلاحيات تكون أكثر قدرة على تحقيق الابتكار والتحسين المستمر. كما أن توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة يساهم في تعزيز أداء الموظفين وزيادة الإنتاجية.

10.دراسة (Richard and Johnson 2001)

أجريت هذه الدراسة على البنوك العاملة في ولايتي كندا وكاليفورنيا، ووجدت أن هناك علاقة عكسية بين فاعلية استراتيجية إدارة الموارد البشرية ومعدل دوران العمل. كما أشارت إلى أن كثافة رأس المال تعزز العلاقة بين استراتيجية الموارد البشرية والأداء المؤسسي. أكدت الدراسة على أهمية تطوير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لتحسين الاحتفاظ بالموظفين وتقليل معدل دوران العمل. أشار الباحثون إلى أن استراتيجيات مثل تقديم الحوافز المالية وتوفير بيئة عمل محفزة تساهم في تحقيق أداء عالٍ للبنوك.

11.دراسة (Moriones and Cerio 2002)

استهدفت هذه الدراسة بحث العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والأداء المؤسسي في شركات صناعية بإسبانيا. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لممارسات إدارة الموارد البشرية على الأداء المؤسسي، ولكنها لم تجد دوراً واضحاً لاستراتيجية المنظمة في هذه العلاقة. أظهرت النتائج أن الشركات التي تعتمد على ممارسات إدارة الموارد البشرية الفعالة تكون أكثر قدرة على تحسين أدائها الإنتاجي والمالي. كما أن تطوير مهارات الموظفين وتوفير بيئة عمل محفزة يساهم في تعزيز الكفاءة والإنتاجية.

12.دراسة الفارسي (2006)

تناولت هذه الدراسة أثر وظائف إدارة الموارد البشرية على التغيير التنظيمي في الوزارات المركزية بسلطنة عُمان. أظهرت النتائج أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لوظائف إدارة الموارد البشرية على تحقيق التغيير التنظيمي، وأن الخصائص الديموغرافية والوظيفية تلعب دوراً في هذا الأثر. أكدت الدراسة على أهمية تطوير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لدعم التغيير التنظيمي وتحقيق الأداء العالي. أشار الباحثون إلى أن تطوير المهارات وتحفيز الموظفين وتوفير بيئة عمل داعمة يساهم في تحقيق التغيير التنظيمي بنجاح.

1. نظرية الابتكار

تُعتبر نظرية الابتكار من الأسس النظرية المهمة في هذه الدراسة. تُعرّف هذه النظرية الابتكار كعملية تطوير وتنفيذ أفكار جديدة تهدف إلى تحسين المنتجات أو الخدمات أو العمليات داخل المنظمة. يمكن أن يكون الابتكار تدريجيًا (تطوير بسيط على ما هو موجود) أو جذريًا (تقديم شيء جديد بالكامل). تُظهر الأبحاث أن الابتكار الاستراتيجي يمكن أن يعزز التنافسية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، وفتح أسواق جديدة. من خلال الابتكار، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطور حلولًا جديدة تلبي احتياجات السوق وتحقق ميزات تنافسية. ستقوم الدراسة بتطبيق نظرية الابتكار لفهم كيفية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لأفكار جديدة وتحسين المنتجات والخدمات، وكيفية تأثير ذلك على تنافسياتها. سيتم استخدام هذه النظرية لتحليل مدى قدرة المؤسسات على تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتعزز من رضا العملاء. من خلال هذه النظرية، سيتم تقييم مدى تبني المؤسسات لاستراتيجيات الابتكار وكيفية تأثير ذلك على الأداء المؤسسي. ستساعد نظرية الحوكمة في فهم دور الأطر والهيكل التنظيمية في دعم وتشجيع الابتكار، وضمان أن الإدارة العليا تلتزم بتعزيز البيئة الداعمة للابتكار. سيتم تحليل كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة لدعم الابتكار وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذه النظرية ستساعد في تحديد الأطر والهيكل التي تعزز من توجيه الموارد نحو الابتكار بشكل فعال.

2. نظرية الموارد المستندة إلى العرض (RBV)

تنص نظرية الموارد المستندة إلى العرض على أن الموارد والقدرات الفريدة للمنظمة هي المصادر الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع تطوير وتوظيف مواردها الداخلية بشكل فعال، مثل الابتكار والتكنولوجيا والمهارات البشرية، ستكون قادرة على تحقيق تنافسية أعلى. الابتكار، كأحد هذه الموارد، يمكن أن يمنح المؤسسات ميزة تنافسية من خلال تقديم منتجات أو خدمات فريدة ومتميزة. تُعتبر هذه الموارد، مثل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات البشرية المتخصصة، من الأصول الحيوية التي يجب على المؤسسات تطويرها واستغلالها لتحقيق النمو والتفوق على المنافسين. ستساعد نظرية الموارد المستندة إلى العرض في تحليل الموارد الفريدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل التكنولوجيا والمهارات البشرية، وكيفية استغلالها لتعزيز الابتكار وتحقيق ميزة تنافسية. سيتم تحليل كيفية تطوير هذه الموارد واستغلالها بشكل فعال لدعم الابتكار وتحقيق الأداء الأمثل. هذه النظرية ستساعد في تحديد الموارد التي يجب على المؤسسات الاستثمار فيها لتطوير قدراتها التنافسية. نظرية الموارد المستندة إلى العرض تساعد في تحليل كيفية استغلال الموارد الفريدة لتحقيق ميزة تنافسية، ولكنها قد تتطلب تغييرات تنظيمية وتدريب الموظفين على استخدام هذه الموارد بشكل فعال. تحقيق ذلك يتطلب استثمارات في التدريب والتطوير، وهذا قد يكون تحديًا للمؤسسات الصغيرة التي تعاني من قيود مالية.

3.نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم إطارًا مفيدًا لفهم كيفية تفاعل مختلف أجزاء المنظمة مع بعضها البعض ومع البيئة الخارجية. تركز هذه النظرية على أهمية التوازن والتكامل بين مختلف مكونات المنظمة لتحقيق أهدافها. من خلال تطبيق هذه النظرية، يمكن تحليل كيفية تأثير الابتكار على التنافسية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين التكامل بين العمليات الداخلية وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية. تعتبر المنظمة كنظام مفتوح يتأثر بعوامل داخلية وخارجية، والابتكار يمكن أن يعزز من تفاعل هذه العوامل بشكل متوازن لتحقيق الأداء الأمثل. سوف تُستخدم نظرية النظم لتحليل تفاعل الابتكار مع مختلف أجزاء المنظمة ومع البيئة الخارجية، وكيفية تأثير هذا التفاعل على تحسين التكامل والقدرة التنافسية. سيتم دراسة كيفية تفاعل العمليات الداخلية مع العوامل الخارجية وكيف يمكن للابتكار تحسين هذا التفاعل لتحقيق أداء أفضل. هذه النظرية ستساعد في فهم كيف يمكن للتكامل بين العمليات المختلفة تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية. نظرية النظم تقدم فهمًا شاملاً لتفاعل العمليات الداخلية مع البيئة الخارجية، مما يساعد في تحسين التكامل والتكيف مع التغيرات. ولكن تطبيق هذه النظرية يتطلب تطوير نظم معلومات متقدمة وإدارة فعالة للعمليات، مما قد يكون مكلفًا ومعقدًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

4.نظرية التعلم التنظيمي

تشير نظرية التعلم التنظيمي إلى أن المنظمات القادرة على التعلم من تجاربها وتطبيق المعرفة الجديدة في عملياتها تكون أكثر قدرة على الابتكار والتحسين المستمر. تعزز هذه النظرية أهمية بناء ثقافة تنظيمية تشجع على التعلم والتجريب والتكيف مع التغيرات. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التعلم التنظيمي يمكن أن تحسن من قدرتها على الابتكار من خلال تعزيز المعرفة والتطوير المستمر للمهارات. هذه النظرية تشير إلى أن التعلم ليس عملية فردية بل هو نظام شامل يتضمن التعلم من الأخطاء، وتبادل المعرفة، وتطوير القدرات الجماعية. ستعزز نظرية التعلم التنظيمي من فهم كيفية بناء ثقافة تنظيمية تدعم التعلم والتجريب، مما يساهم في تحسين قدرة المؤسسات على الابتكار والتكيف مع التغيرات. سيتم تحليل كيفية تعزيز ثقافة التعلم داخل المؤسسات وتطوير القدرات الجماعية لتحقيق الابتكار. هذه النظرية ستساعد في تحديد السياسات والممارسات التي يجب تبنيها لتعزيز التعلم التنظيمي. نظرية التعلم التنظيمي تشجع على بناء ثقافة تنظيمية تدعم التعلم والتجريب، مما يعزز من قدرة المؤسسات على الابتكار. ومع ذلك، يتطلب تحقيق ذلك التزامًا قويًا من القيادة وتطوير سياسات تشجع على التعلم المستمر. هذا يمكن أن يكون تحديًا في بيئات عمل تقليدية حيث قد يكون هناك مقاومة للتغيير.

5. نظرية الحوكمة

تركز نظرية الحوكمة على الأطر والهيكل التي تحكم كيفية توجيه وإدارة المنظمات. تعتبر الحوكمة الجيدة ضرورية لضمان أن الابتكار يتم دعمه وتشجيعه من قبل الإدارة العليا والمجالس الإدارية. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز البيئة الداعمة للابتكار من خلال السياسات والإجراءات التي تشجع على التجريب وتحمل المخاطر. الحوكمة الجيدة توفر الشفافية والمساءلة وتضمن توجيه الموارد نحو الابتكار بشكل فعال. ستساعد نظرية الحوكمة في فهم دور الأطر والهيكل التنظيمية في دعم وتشجيع الابتكار، وضمان أن الإدارة العليا تلتزم بتعزيز البيئة الداعمة للابتكار. سيتم تحليل كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة لدعم الابتكار وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذه النظرية ستساعد في تحديد الأطر والهيكل التي تعزز من توجيه الموارد نحو الابتكار بشكل فعال. نظرية الحوكمة توفر أطرًا وهيكل تنظيمية لدعم الابتكار، ولكن تحقيق حوكمة فعالة يتطلب تطوير سياسات وإجراءات جديدة وضمان التزام الإدارة العليا بهذه السياسات. تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال قد يتطلب تغييرات جذرية في الهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية، مما قد يواجه مقاومة داخلية.

6. نظرية المنافسة

تنص نظرية المنافسة على أن الشركات تحتاج إلى استراتيجيات فعالة للتفوق على منافسيها في السوق. الابتكار الاستراتيجي يمكن أن يكون واحدًا من هذه الاستراتيجيات، حيث يمكنه تقديم مزايا تنافسية من خلال تحسين المنتجات أو الخدمات وتقديم قيمة مضافة للعملاء. من خلال فهم ديناميكيات المنافسة، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير استراتيجيات ابتكارية تعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. تتطلب هذه النظرية فهمًا عميقًا لبيئة المنافسة وتحديد الفرص والتهديدات واستغلال نقاط القوة الداخلية. ستستخدم نظرية المنافسة لفهم كيفية تطوير استراتيجيات ابتكارية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التفوق على منافسيها في السوق، وتعزيز قدرتها التنافسية. سيتم تحليل البيئة التنافسية وتحديد الفرص والتهديدات واستغلال نقاط القوة الداخلية لتطوير استراتيجيات فعالة. هذه النظرية ستساعد في تحديد كيفية استخدام الابتكار لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. نظرية المنافسة تساعد في تطوير استراتيجيات ابتكارية للتفوق على المنافسين، ولكن فهم البيئة التنافسية وتطوير استراتيجيات فعالة يتطلب جمع وتحليل بيانات السوق بشكل مستمر. قد تواجه المؤسسات الصغيرة تحديات في تخصيص الموارد لجمع البيانات وتحليلها وتطوير استراتيجيات مستدامة.

المنهجية وطرق البحث:

1. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم تأثير الابتكار الاستراتيجي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. هذا المنهج يسمح بتحليل الظواهر كما هي في الواقع، وتفسير البيانات لتقديم استنتاجات علمية قائمة على الأدلة.

2. تصميم البحث

يتضمن تصميم البحث عدة خطوات تشمل جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع المستهدف. ستعتمد الدراسة على استخدام استبيانات ومقابلات لجمع البيانات الأولية من المشاركين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. مجتمع الدراسة وعينة البحث

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث سيتم التركيز على الشركات التي تعمل في قطاعات متنوعة لضمان شمولية النتائج.

عينة البحث:

سيتم اختيار عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة. يهدف البحث إلى جمع بيانات من ما لا يقل عن ١٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة لضمان تمثيل كافٍ يمكن الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

4. أدوات جمع البيانات

الاستبيان:

سيتم تصميم استبيان مفصل لجمع البيانات المتعلقة بتبني الابتكار الاستراتيجي وتأثيره على التنافسية. يتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة ومفتوحة تهدف إلى الحصول على بيانات كمية ونوعية حول الموضوعات التالية:

- مدى تبني استراتيجيات الابتكار.
- العوامل التي تعيق أو تعزز الابتكار.
- تأثير الابتكار على الأداء المؤسسي والتنافسية.

المقابلات:

سيتم إجراء مقابلات مع مديري وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على رؤى أعمق حول التحديات والفرص المتعلقة بالابتكار. ستوفر هذه المقابلات بيانات نوعية تكمل البيانات الكمية التي يتم جمعها من الاستبيانات.

5. أساليب تحليل البيانات

التحليل الكمي:

سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS لتحليل البيانات الكمية المستمدة من الاستبيانات. سيتضمن التحليل استخدام الإحصاء الوصفي (مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية) والإحصاء الاستدلالي (مثل الاختبارات t والتحليل التبايني) لفحص الفرضيات والعلاقات بين المتغيرات.

التحليل النوعي:

سيتم تحليل البيانات النوعية المستمدة من المقابلات باستخدام تقنيات تحليل المحتوى. ستساعد هذه التقنية في تحديد الأنماط والمواضيع الرئيسية المتعلقة بالابتكار والتنافسية.

6. ضمانات الصدق والثبات

الصدق:

لضمان صدق الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، سيتم إجراء دراسة تجريبية أولية على عينة صغيرة لاختبار الاستبيان وتعديل أي جوانب غير واضحة أو غير دقيقة.

الثبات:

سيتم قياس الثبات الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لضمان اتساق الردود عبر مختلف الأسئلة المتعلقة بنفس الموضوع.

7. الأخلاقيات البحثية

سيتم التأكيد على التزام البحث بالأخلاقيات البحثية من خلال ضمان سرية المعلومات المستمدة من المشاركين، والحصول على موافقتهم المسبقة للمشاركة في الدراسة. سيتم شرح أهداف الدراسة للمشاركين وضمان استخدام البيانات لأغراض البحث فقط.

أدوات الدراسة:

1. الاستبيان

الاستبيان هو الأداة الأساسية لجمع البيانات الكمية في هذه الدراسة. سيتم تصميم استبيان مفصل ومخصص لجمع معلومات حول مدى تبني الابتكار الاستراتيجي وتأثيره على التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتكون الاستبيان من عدة أقسام تشمل:

• القسم الأول: المعلومات العامة:

- معلومات عن المؤسسة (الاسم، النشاط التجاري، عدد الموظفين، عمر المؤسسة).
- معلومات عن المستجيب (الاسم، المنصب، سنوات الخبرة).

• القسم الثاني: الابتكار الاستراتيجي:

- أسئلة حول مدى تبني المؤسسة لاستراتيجيات الابتكار (مثل تطوير منتجات جديدة، تحسين العمليات).
- تقييم درجة الابتكار في المؤسسة (مثلاً، مدى تكرار تنفيذ الأفكار الجديدة).

• القسم الثالث: تأثير الابتكار:

- أسئلة تقيس تأثير الابتكار على التنافسية (مثل زيادة حصة السوق، تحسين جودة المنتجات).
- تأثير الابتكار على الأداء المالي (مثل زيادة الإيرادات، تقليل التكاليف).

• القسم الرابع: العوامل المعوقة والداعمة:

- أسئلة تتعلق بالعوامل التي تعيق أو تعزز الابتكار (مثل التمويل، الموارد البشرية، البيئة التنظيمية).
- تقييم تأثير هذه العوامل على قدرة المؤسسة على الابتكار.

2. المقابلات

للحصول على فهم أعمق وتحليل نوعي للبيانات، سيتم إجراء مقابلات مع مديري وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تهدف المقابلات إلى جمع رؤى تفصيلية حول التحديات والفرص المرتبطة بتبني الابتكار الاستراتيجي. ستشمل المقابلات أسئلة مفتوحة تسمح للمشاركين بمشاركة تجاربهم وآرائهم بشكل موسع. الموضوعات الرئيسية في المقابلات تشمل:

- تجارب الابتكار: أمثلة على الابتكارات التي تم تنفيذها وكيفية تأثيرها على المؤسسة.
- العوائق والتحديات: العوائق التي تواجهها المؤسسات في تبني الابتكار.

- الدعم والتحفيز: أنواع الدعم المتاحة التي تعزز الابتكار (مثل البرامج الحكومية، التدريب).
- الرؤية المستقبلية: خطط المؤسسة المستقبلية في مجال الابتكار.

3.مراجعة الوثائق.

ستشمل هذه الأداة جمع وتحليل الوثائق ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التقارير السنوية، الخطط الاستراتيجية، ودراسات الحالة التي تم نشرها سابقًا. ستساعد هذه الوثائق في تقديم سياق أوسع للبيانات التي تم جمعها من الاستبيانات والمقابلات.

- التقارير السنوية: لفهم الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات.
- الخطط الاستراتيجية: للحصول على نظرة على أهداف واستراتيجيات المؤسسة المتعلقة بالابتكار.
- دراسات الحالة السابقة: للاستفادة من الأمثلة والنماذج التي تم تطبيقها بنجاح في مؤسسات مشابهة.

4.الملاحظات المباشرة

قد يتم استخدام الملاحظات المباشرة كأداة إضافية لجمع البيانات من خلال زيارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة عمليات الابتكار فيها. سيساعد ذلك في تقديم فهم عملي لكيفية تطبيق الابتكارات والتحديات الفعلية التي تواجهها المؤسسات.

خطوات تنفيذ أدوات الدراسة

١. تصميم الاستبيان: إعداد استبيان شامل يغطي جميع الجوانب المطلوبة.
٢. إجراء المقابلات: ترتيب وتنفيذ مقابلات مع مديري وأصحاب المؤسسات.
٣. جمع الوثائق: الحصول على التقارير السنوية والخطط الاستراتيجية ودراسات الحالة.
٤. الملاحظات المباشرة: زيارة بعض المؤسسات لمراقبة عمليات الابتكار.

تحليل البيانات

التحليل الكمي

- استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية المستمدة من الاستبيانات.
 - الإحصاء الوصفي: مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية لفهم توزيع البيانات.
 - الإحصاء الاستدلالي: مثل الاختبارات t وتحليل التباين لفحص الفرضيات.

التحليل النوعي

- تحليل المحتوى: لتحليل البيانات النوعية المستمدة من المقابلات.
 - تحديد الأنماط والمواضيع: استخراج الأنماط المتكررة والمواضيع الرئيسية من البيانات.
 - تفسير المعاني: فهم الدلالات والمعاني العميقة من خلال تحليل الردود والنصوص.

ضمانات الصدق والثبات

الصدق

- دراسة تجريبية أولية: اختبار الاستبيان على عينة صغيرة لتحديد أي قضايا محتملة وتعديلها.

الثبات

- معامل ألفا كرونباخ: لقياس الثبات الداخلي للاستبيان وضمان اتساق الردود عبر الأسئلة.

الأخلاقيات البحثية

- سرية المعلومات: التأكيد على سرية المعلومات التي يقدمها المشاركون.
- موافقة المشاركين: الحصول على موافقة خطية من المشاركين بعد شرح أهداف الدراسة.
- استخدام البيانات: التأكيد على أن البيانات ستستخدم لأغراض البحث فقط.

حدود الدراسة:

1. الحدود الجغرافية

تقتصر هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. سيتم جمع البيانات من مختلف المناطق داخل المملكة لضمان تنوع العينة وللحصول على نتائج تعكس بشكل أفضل الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات. ومع ذلك، فإن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأخرى بسبب الاختلافات الثقافية والاقتصادية والتنظيمية. تختلف الظروف الاقتصادية والثقافية والتنظيمية بين الدول، مما يجعل من الصعب تطبيق نتائج هذه الدراسة على بيئات أخرى دون اعتبار هذه الفروق. فعلى سبيل المثال، ما قد يكون عائقاً أمام الابتكار في المملكة قد لا يكون له نفس التأثير في دولة أخرى بسبب اختلاف الدعم الحكومي، الثقافات التنظيمية، أو البنى التحتية الاقتصادية.

2. الحدود الزمنية

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية محددة خلال عام ٢٠٢٤. تتغير الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية بمرور الوقت، مما يعني أن النتائج قد تكون محدودة بالسياق الزمني للدراسة. يمكن أن تتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية بشكل كبير بمرور الزمن، مما يؤثر على قابلية تطبيق النتائج على الفترات الزمنية الأخرى. على سبيل المثال، قد تؤدي التطورات التكنولوجية المستقبلية إلى ظهور فرص وتحديات جديدة لم يتم تناولها في هذه الدراسة، كما أن التغيرات السياسية أو الاقتصادية الكبرى، مثل الإصلاحات الاقتصادية أو التغيرات في السياسات الحكومية، قد تؤثر على بيئة الابتكار بطرق غير متوقعة.

3. حدود العينة

تركز الدراسة على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالرغم من أن العينة سيتم اختيارها بشكل يضمن تمثيل متنوع، إلا أنها قد لا تشمل جميع أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو جميع الصناعات. قد تكون النتائج محدودة بفئات معينة من المؤسسات ولا تعكس بالضرورة تنوع القطاع بأكمله. هذا يعني أن بعض القطاعات أو الفئات قد تكون ممثلة بشكل أقل، مما يؤثر على دقة التعميمات التي يمكن استخلاصها من الدراسة. علاوة على ذلك، قد تواجه الدراسة تحديات في الوصول إلى عينة كافية تمثل كافة أنواع المؤسسات بشكل مناسب، مما يمكن أن يؤثر على شمولية النتائج.

4. حدود المنهجية

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على أدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات والمقابلات ومراجعة الوثائق. قد يكون هناك تحيز استجابة من المشاركين في الاستبيانات أو المقابلات، بالإضافة إلى أن البيانات المستمدة من الوثائق قد تكون غير مكتملة أو قديمة. هذه العوامل يمكن أن تؤثر على دقة النتائج وتفسيراتها. قد يتجنب بعض المشاركين الإجابة بصراحة أو قد يقدمون إجابات تفضل منظماتهم، مما يؤدي إلى تحيز الاستجابة. كما أن الوثائق المستخدمة قد لا تعكس الحالة الحالية بدقة إذا لم تكن محدثة. هذه العوامل جميعها تتطلب توخي الحذر في تحليل البيانات وتفسير النتائج لضمان موثوقية الدراسة.

5. حدود الأدوات

الاستبيانات

قد تواجه تحديات مثل التفسير الذاتي للأسئلة من قبل المشاركين، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاوت في الفهم والاستجابة. على سبيل المثال، قد يفسر المشاركون الأسئلة بطرق مختلفة بناءً على خلفياتهم وتجاربهم الشخصية، مما قد يؤدي إلى تباين في البيانات المجمعة. لضمان دقة البيانات، يجب تصميم الاستبيانات بعناية وتوضيح الأسئلة بقدر الإمكان لتقليل التفسير الذاتي.

المقابلات

تعتمد على مدى استعداد وصراحة المشاركين في مشاركة معلومات دقيقة وذات صلة. قد يتردد بعض المشاركين في تقديم معلومات حساسة أو قد يتجنبون الكشف عن المشكلات الداخلية لمنظمتهم. لتعزيز دقة البيانات، يجب توفير بيئة آمنة ومريحة للمشاركين لضمان صراحتهم.

مراجعة الوثائق

تعتمد على توافر وثائق دقيقة ومحدثة وشاملة حول الابتكار في المؤسسات. قد تكون بعض الوثائق غير محدثة أو غير كاملة، مما يؤثر على شمولية البيانات المستمدة منها. لضمان الحصول على بيانات دقيقة، يجب مراجعة الوثائق بدقة والتأكد من تحديثها وشموليتها.

6. حدود الموضوع

تتناول الدراسة تأثير الابتكار الاستراتيجي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعني أنها لا تغطي جميع جوانب الابتكار أو جميع العوامل التي قد تؤثر على التنافسية. تركز الدراسة على الابتكار الاستراتيجي فقط، دون التطرق إلى أنواع أخرى من الابتكار مثل الابتكار التكنولوجي أو الاجتماعي بشكل مفصل. يمكن أن تكون هذه الجوانب الأخرى للابتكار ذات أهمية كبيرة في بعض السياقات، مما يعني أن الدراسة قد تفوت بعض العوامل المؤثرة. من الضروري إدراك أن الابتكار هو مفهوم واسع يشمل جوانب متعددة، والتركيز على جانب واحد فقط قد يحد من الفهم الشامل للعوامل المؤثرة على التنافسية.

7. حدود الثقافة والتنظيمية

قد تكون الثقافة التنظيمية والممارسات الإدارية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة مختلفة عن تلك الموجودة في أماكن أخرى، مما قد يؤثر على كيفية تبني الابتكار وتأثيره. نتائج الدراسة قد تكون محدودة بفهم وتطبيق الابتكار في السياق الثقافي والتنظيمي السعودي.

المراجع:

المراجع العربية

١. السمياري، أ. (٢٠٠٣). العوامل المؤثرة على الإبداع في المنظمات العامة. مجلة الإدارة العامة، ٤٥ (٣)، ١٢٣-١٤٥.
٢. السرحان، خ. (٢٠٠٧). دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية. المجلة العربية للإدارة، ٢٧ (٢)، ٦٧-٨٩.
٣. الفارسي، م. (٢٠٠٦). أثر وظائف إدارة الموارد البشرية على التغيير التنظيمي في الوزارات المركزية بسلطنة عُمان. مجلة البحوث الإدارية، ٣١ (١)، ٥٥-٧٤.

المراجع الأجنبية

٤. Obenchain, A. M., Johnson, W. C., & Dion, P. (2003). Organizational culture and innovation: A study of small and medium-sized enterprises. *Journal of Business Research*, 56(4), 345-352.
٥. Yun Lin, H., & Ching Chen, S. (2007). The role of innovation in improving firm performance: An empirical study of small and medium-sized firms in Taiwan. *International Journal of Management*, 24(2), 223-235.
٦. Kenny, B., & Reedy, E. (2007). The impact of organizational culture on innovation in SMEs. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 14(3), 467-481.
٧. Halpern, N. (2010). Marketing innovation: Sources, capabilities and consequences at airports in Europe's peripheral areas. *Journal of Air Transport Management*, 16(2), 52-58.
٨. Gunday, G., Ulusoy, G., Kilic, K., & Alpkhan, L. (2010). Effects of innovation types on firm performance. *International Journal of Production Economics*, 133(2), 662-676.
٩. Othman, R. (1996). Strategic integration and human resource management practices in Ireland. *Journal of European Industrial Training*, 20(5), 20-30.
١٠. Budhwar, P. S., & Sparrow, P. R. (1997). Evaluating levels of strategic integration and devolvement of human resource management in India. *International Journal of Human Resource Management*, 8(4), 476-494.
١١. Richard, O. C., & Johnson, N. B. (2001). Strategic human resource management effectiveness and firm performance. *International Journal of Human Resource Management*, 12(2), 299-310.

Moriones, A. B., & Cerio, J. M. (2002). Strategic HRM practices and performance in Spanish manufacturing companies. *International Journal of Human Resource Management*, 13(4), 510-529.

Grant, R. M. (2016). *Contemporary Strategy Analysis*. John Wiley & Sons.

Schuler, R. S., & Jackson, S. E. (2007). *Strategic Human Resource Management*. Wiley-Blackwell.

Dess, G. G., Lumpkin, G. T., & Eisner, A. B. (2006). *Strategic Management: Text and Cases*. McGraw-Hill/Irwin.